الاانه يكفي في الكشف بذكر بعض افراده كما يكفي بعض حامل العلم لحصول
المقصود وهو الشروع على بصيرة كما ملأ بما ذكرتم ان المصنفين اطلقوا
المقدمة في اوايل الكتب على جملة من افراد مقدمة العلم اما باعتبار ان كلا
منها فرد منها او باعتبار ان مجموعها ايضا فرد منها لان المجموع ينوقف عليه
بصيرة من البصاير فالامور المذكورة اما اجزاء او جزيات كما صرح به واما
وجه اختيار هذا المجموع فامر سهل البيان فان قلت على ما قررت كل
وجه يفيد بصيرة وكذا كل غاية والوجوه والغايات متعددة غالبا
فكيف يوافق ما ذكره السيد الشريف من ان المقدمات ثمانية او تسعة
قلت غرض المحقق بيان ما يفيد انواع البصيرة من غير حصر كما صرح به
فان البصيرة بين المتغايرتين بحسب الاعتبار لا فايدة كثيرة في تحصيلها
واعتبارها وانما اعتبرنا سيما لصدق ظاهر التعريف فليتامل فانه به
حقيق ثم اقول على ما قررنا اندفع ما اشتهر ايراده على ما في اوايل
شرح الشمسية وعنوان الرسم المخصوص للتوقف على الشروع
بالبصيرة كان الرسم المخصوص للتوقف على اصل الشروع فاوجه اولوية
العدول عن اصل الشروع الى الشروع بالبصيرة في نفس المقدمة كما
ادعاه الشرح ووجه الاندفاع ان الرسم المخصوص يفيد لبصيرة
توقفي عليه شخصها فيكون من المقدمة بانه بخلاف الوجه المخصوص
على الاول ثم ان حاذكر ذلك المحقق في الحواشي في معنى التوقف لدفع
الاشكال فيه مع البعد ان سيد المحققين ذكر في حواشي المطول انه عرف
بعضهم المقدمة بما يتوقف عليه الشروع واجزون لما رأوا وعدم توقف
اصل الشروع فزادوا قيد الاجزاء وهو البصيرة ونوكان الراوبا لتوقف فاذكره
ذلك المحقق لم يحتج الى زيادة قيد البصيرة اصلا كما لا يخفى واقول لو
ارتكب احد المسامحة في نفس المقدمة فالاقرب ان يقال المراد بالتوقف

الاستتباع

الاستتباع ووجوده عقيبه بحيث يصح دخول الفاء فيقال الوجد موجد كما
صرح به العلامة الخبيصي الدواني روح الله روحه ونعم ما قال بعضهم
فالمراد بالمقدمة ما يفيد بصيرة في الشروع ولا شك ان كلا مما ذكر يفيد
بصيرة وكذا المجموع يفيد بصيرة يدل عليه قول السيد ما يتوقف عليه
اراده الشروع على بصيرة فان الاربعة موجبة لها فاندفع الاشكالات
والايراد على ذلك اما اورد ناه على نفسه في ذلك المحقق انه لا ينبغي ان يقال
ما افاد امكان الشروع هو الثلثة لان كلا منها لا يفيد ذلك والتعدد
بوضوعية الموضوع لا دخل له في امكان الشروع فزاد واقيد البصيرة
ليكون المعنى ما يفيد بصيرة في الشروع او امكان الشروع على بصيرة
فليتامل بعد في اطراف الكلام فقد ذكرنا في المقام اقوالا فناظرين والى
كل واحد مما ادى اليه فهمه من الغث والسمين ونسال الله انشراح
الصدر بما هو حق يقين

المبحث الثاني عشر

مر جوابان الدلالة
الوضعية منحصرة في المطابقة والتضمن والالتزام حصرا عقليا
ثم حقق المحقق الشريف في تصانيفه ان التضمن قسم الجزء في ضمن
قسم الكل والالتزام بين التضمن لان ما للمطابقة وهو فاسد وذلك صريح
في ان المراد بالكل المدلول المطابقي والالتزام يثبت بذلك اللزوم كما لا يخفى اقول
على هذا في الحصر اللزوم نعم ذلك كذلك لانه اذا علم ان لفظا موضوع لمعنى
معين مع جزء ولم يعرف ذلك الجزء فاذا سمع ذلك اللفظ
يفهم منه ذلك المعنى ويعلم منه انه مراد مع جزء فهذه الدلالة على ذلك
الجزء بحسب الوضع فهي وضعية وليست بالمطابقة والالتزام وذلك ظاهر
وليست بالتضمن لانها ليست في ضمن فهم الكل الذي هو المدلول المطابقي وان
كانت تضمنية فقد وجد تضمن بدون فهم المعنى المطابقي وان لم تكن الدلالة
وضعية لم تنحصر الدلالات الثلاث المشهورة لظهور انها ليست بطبيعية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)